الانتخابات واثرها على
الوضع الاقتصادي

تتوقف التطورات الاقتصادية المتوقعة في اسرائيل خلال هذه السنة ، الى حد كبير ، على ما اتخذ خلال السنتين الاخيرتين من اجراءات واصلاحات ، في محاولة للحد من تدهور الوضع الاقتصادي وايجاد حل للمشاكل المعقدة التي نجمت بعد حرب ١٩٧٣ ، والتي تمثلت اساسا في العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، وسرعة ازدياد التضخم المالي · وقد اعلن وزير التجارة والصناعة حاييم بارليف ، ان هذه السنة ستكون سنة صعبة للاقتصاد الاسرائيلي، « انها سنة ميزانيات منخفضة ، وضائقة شديدة بالنسبة للتسليف · ويجب ان ندرك هنا ان الميزانية (المقترحة) تتحدث عن تدفيق مبلغ اضافي (للتداول)بمقدار ٥ر٥ مليار ليرة ، ومحظور التحدث عن مبالغ اكبر ، لان ذلك سيؤدي الى زيادة التضخم ، وخفض فائض العملة الصعبة» (هآرتس ، ٣-١٢-٧٦)· ويبرر بارليف مشاكل اسرائيل الاقتصادية بقوله ، انها تعود الى سببين اساسيين ، اولهما المشكلة الاقتصادية العالمية «فالاشخاص يرفضون رؤية ما يجري حولنا في العالم ، ولذلك يتولد انطباع خاطىء ، وكأنه لم تكن هناك سياسة (اقتصادية) واضحة ··· ففي العالم توجد مشكلة بطالة متفاقمة ، الامر الذي لم يحدث له مثيل عندنا · كذلك فان صادرات دول صناعية آخذة في الانخفاض، بينما صادراتنا في ارتفاع ، وميزان مدفوعات معظم الدول في العالم قد ساء ، بينما تحسن عندنا » · ويعتقد بارليف ان حقيقة التحسن في الوضع الاقتصادي الاسرائيلي ، في الوقت الذي يسوء في بعض البلدان الاخرى ، انما يدل على التقدم الاقتصادي في اسرائيل (في مقابلة مع ملحق صحيفة هتسوفيه ، ٣١-١٢-٧٦) · ثانيا ، ما تتحمله اسرائيل من اعباء امنية تتمثل في ميزانيات الدفاع الضخمة خلال كل سنة ، فاسرائيل تنفق ثلث ميزانيتها تقريبا في كل سنة على الامن ، كذلك فان الجزء الاكبر من المساعدات الخارجية (بالعملة الصعبة) ينفق على مشترياتها من الاسلحة ·

اتخذت اسرائيل خلال السنتين الاخيرتين عدة اجراءات لاصلاح وضعها الاقتصادي، واهمها : الاصلاح في ضريبة الدخل حسب توصيات لجنة بن شاحار ، فرض ضريبة القيمة المضافة ، وتعيين حد اقصى لعلاوة غلاء المعيشة بحيث تصل الى ٧٠٪ فقط ، ثم تمديد ربط السندات الحكومية بقيمة الدولار ، وبالتالي اتباع اسلوب التخفيض التدريجي في قيمة الليرة الاسرائيلية · وتشير الدلائل الى ان المكاسب التي حققتها هذه الاصلاحات والاجراءات تعتبر جزئية، «كذلك فان الهدوء في جبهة الاجور لم يتحقق حتى الان (والاضرابات العمالية دليل على ذلك) · اما تمديد ربط السندات (بقيمة الدولار) فانه لم يؤد الى خلق ثقة بالحكومة لدى المستثمرين · كذلك لم يتم ايجاد حل حقيقي لمشكلة ديون الحكومة المحلية المتزايدة ··· اما بالنسبة لاسلوب التخفيض التدريجي في قيمة الليرة ، فقد ادى الى تبديد المخاوف من امكانية حدوث تخفيض كبير في العملة ، رغم ان وزارة المالية تعمل في كل مرة على خلق توتر ما بسبب ما تشيعه من امكانية احداث